

حكايكا

إحالة ٩٤ مخالف بناء إلى القضاء في دمشق نحاس: بعد قرار التسوية سنهم أي مخالفة حتى لو كانت مسكونة

محمود الصالح

كشف مدير دوائر الخدمات في مدينة دمشق طارق نحاس أن نسبة ضبط مخالفات البناء تصل إلى ٩٠ بالمئة في المناطق الأمانة، معلناً عن إحالة ٩٤ مخالف بناء إلى القضاء في إطار الحملة الدائمة التي تقوم بها دوائر الخدمات في المحافظة سواء من خلال الجولات اليومية لضابطة البناء وجميع العناصر المعنية في البلديات في مدينة دمشق أو من خلال الإخبار الذي يرد إلى دوائر الخدمات وبلديات محافظة دمشق.

وقال: ورد إلينا حتى الآن أكثر من ١٨٣ إخباراً وهذا الإخبار يعني أن هناك مخالفة تطلب من صاحبها المحافظة فوراً، وإذا لم يفعل يقوم بإزالتها ونراقب المكان حتى لا يعود إلى إنشاء المخالفة من جديد، مضيفاً: تجري معالجة موضوع مخالفات البناء في المحافظة وفق الأصول القانونية وهناك تعاون من جميع الجهات التي تقدم الموازرة عند عمليات إزالة أي مخالفة أو من خلال الخبرات الفنية.

وحول وضع المخالفات في منطقة الزاهرة أوضح نحاس أنها قيد المتابعة وما تم الحديث عنه من انهيار بناء ليس سوى مجرد درج تمت إزالته وترحيل الأنقاض والمخاطبة متابع على مدار الساعة في ضابطة البناء.

وأكد نحاس التشديد على إدخال مواد البناء المستخدمة في عمليات البناء، وفي الوقت نفسه تقوم الدوائر المختصة في المحافظة بتسهيل تأمين المواد اللازمة للترميم من خلال منح موافقة خاصة لكل من يريد إجراء الترميم الشروط الفنية المطلوبة.

في منزله بعد إجراء الكشف على المنزل أو بالنسبة لرخص البناء النظامية، ويتم تزويد المواطن بكتاب خطي يستطلع بموجبه إدخال المواد التي يحتاجها للترميم باستثناء حديد الصلب والبصص والمواد التي لا تستخدم عادة إلا في أعمال الإنشاء لا تمنح إلا لأصحاب رخص البناء الكامل حيث يتم ذكر اسم وكمية كل مادة يسمح بإدخالها، وذلك بهدف منع استخدامها في أعمال إنشائية لبناء مخالفات.

وشدد نحاس على ضرورة الالتزام بشروط البناء الصحيح لأن فيها مصلحة للجميع ولا يمكن أن تكون مخالفات البناء فيها مصلحة سواء للمواطن أو للمصلحة العامة لأن هناك خطراً على حياة الناس في أي بناء مخالف لا يحصل على الدراسة والمخططات الفنية المطلوبة ولا يتفقد شروط السلامة.

وبين نحاس أن دوائر الخدمات وضابطة البناء لا تهدف بقمع المخالفات الإضرار بالناس إنما الهدف هو توفير الحماية لحياة المواطنين ومهما كانت تكاليف البناء المخالف أقل من السكن النظامي لكنها في الحقيقة ذات تكاليف أكبر على مستقبل الإنسان، وخصوصاً أنها تهدد حياة الناس.

وعداً أصحاب الحاجة إلى السكن إلى البحث عن السكن الآمن سواء من خلال المشاريع التي تنفذها الجمعيات السكنية أو المشاريع الحكومية لأنها توفر عامل الأمان القانوني لهذا السكن والأهم أنها لا تشكل خطراً على حياة الناس كونها أبنية نظامية تحقق الشروط الفنية المطلوبة.

محمد راكان مصطفى

كشف وزير السياحة بشر يازجي عن قرار جديد خاص بالمتنزهات السياحية وفق رؤية جديدة تهدف إلى نشر ثقافة المتنزهات السياحية المخصصة للعائلات من ذوي الدخل المحدود.

وبين يازجي أن قرار الاستراحات التركية الصادر مؤخراً جاء نتيجة الجرد الذي كلف بإجرائه مديرو السياحة للاستراحات التركية وتقييم واقعها الحالي، ولحسب الاستراحات المغلقة والاستراحات المتضررة، وعليه تم تحديد الأعداد المطلوبة على كل محور وفق واقع الاحتياجات، مشيراً إلى أن التنفيذ يحتاج إلى وقت ولكن التقيد بمعايير القرار يعيد الروح إلى الطرقات.

وأشار يازجي إلى أن واقع الاستراحات التركية لم يكن جيداً قبل الحرب لافتاً إلى تضررها في فترة الحرب، وأن الهدف من القرار التشجيع على إقامة استراحات تركية برؤية جديدة تؤمن احتياجات المسافرين وتقدم خدمات مرضية لهم، وعليه تم وضع معايير تضمن الارتقاء بالخدمات تحاكي الموصفات العالمية. وأوضح يازجي أن الاستراحات التركية تعتبر منشآت سياحية تخضع لإشراف وزارة السياحة، ومطلوب منها كأي منشأة سياحية رخصة سياحية ورخصة إدارية، كاشفاً عن مراسلات بين وزارة السياحة وكل من وزارة الزراعة والنقل والإدارة المحلية لتخصيص مناطق لإقامة استراحات جديدة.

كما تمت إتاحة المجال أمام من يرغب من الاستراحات في تقديم خدمة المبيت على شكل مويلا لمنامة سابقة الشاحات، فضلاً عن تأمين مكان لبيت الشاحات، ومنها بضرورة الإعلان مباشرة عن الخدمات المقدمة من الاستراحة (قوود، منامة، صيانة سيارات...).

وأكد يازجي أن القرار لحظ ما يخص الاستراحات التركية الريفية التي تقدم الخدمات والمأكولات الريفية بأن تكون ضمن المعايير الصحية، كاشفاً عن إمكانية تشغيل بعض هذه المشاريع ضمن مشاريع التنمية الريفية بحيث يتم دعمها بقروض مؤكداً على الأولوية للجرحي وذوي الشهداء.

متنزهات سياحية لذوي الدخل المحدود والاستراحات التركية تعتبر منشآت سياحية



وبين يازجي أنه تم منح ٦ أشهر للاستراحات القائمة لتنفيذ الاشتراطات الواردة في القرار، مؤكداً أن أي استراحة لا تلتزم بالقرار سوف يتم إغلاقها فوراً. وكان القرار قد حدد مواصفات وخدمات وضوابط عمل الاستراحات التركية المتنوعة التي تشاد على الطرق المركزية والمحلية والسياحية وتقدم كل الخدمات للمسافرين، والحد الأدنى للخدمات السياحية وخدمات اتصال وانترنت وخدمات إسعافية أولية، ودورات مياه لائقة، ونقطة بيع تجارية وخدمات عمال وخدمات عامة كما أتاح القرار للاستراحات إمكانية إضافة منشآت إقامة تضم وحدات مبيت، ونوافذ بيع خارجية لخدمة الزبون داخل السيارة (take away)، ومكان للعبادة بالإضافة لملعب أطفال ومطبخ وقود وخدمات سيارات وأقسام خدمية أو ترفيهية أو أي عناصر أخرى تلبي احتياجات المنشآت.

وأكد القرار ضرورة مراعاة تأمين خدمات لذوي الاحتياجات الخاصة، وتأمين مواقف مخصصة للباصات وسيارات النقل والشاحنات بعدد يتناسب مع حجم الاستراحة وتوفر دورات مياه مع العناية بنظافتها وتقييمها بشكل مستمر، وتأمين مداخل مهيأة لمستخدمي الكراسي المتحركة لكافة المباني المزودة بطفايات الحريق اليدوية المناسبة والعناية بالنظافة الأظفار لضمان سلامة مرآتها واستخدام الطاقة البديلة في الخدمات اللازمة.

وأوجب القرار وضع إشارات دلالة مضاءة ليلا تشير إلى المسافة الفاصلة عن الاستراحة وتوضيح المداخل والمخارج ووضع اللوحات الإرشادية التي تشير إلى الغايات المتوافرة وفق النماذج العالمية المعتمدة وتخطيط الأرضية بالعلامات المرورية لدخول والخروج وبيان مسار الحركة فيها ووضع لوحات اسمية باللغتين العربية والأجنبية باسم المنشآت وشعارها متناسب مع الواجهة الخارجية ومضاءة ليلا ولائقة من الناحية البصرية والجمالية.

وأخضع القرار الاستراحات لقرارات الوزارة فيما يخص تسعير الخدمات السياحية المقدمة فيها وأن

ضبط تواطؤ مشرف مع طلاب لإسكانهم بشكل غير شرعي .. وشكاوى الطلاب «حدث ولا حرج»!

لجنة التحقيق في سرقة مواد من السكن الجامعي بحمص

فادي بك الشريش

كشف رئيس جامعة البعث بسام قاسم لـ«الوطن»، عن تشكيل لجنة على مستوى عالٍ للتحقيق في بعض المواضيع التي تسبب خللاً وسلبات في المدينة الجامعية، للوقوف عند أسباب سرقة بعض المواد بعد إجراء عمليات، مؤكداً سرقة عدد من الأبواب بعد تركيبها بـ٣ أيام، إضافة إلى ضبط حالة تواطؤ بين مشرف مع مجموعة من الطلاب وإسكانهم بطريقة غير نظامية، علماً بأنه تم ضبط الأمر وإحالتهم إلى الجهات المختصة.

وأكد قاسم أن هناك أسساً ومعايير للسكن توضع من مجلس إدارة السكن، لافتاً إلى التدقيق في عقود الصيانة، بالتنسيق مع فرع الحزب، ليلصق إلى محاسبة المقصر وأن يتحمل مسؤوليته كل من يقف وراء هذا الخلل.

وذلك بعد المتابعة الصارمة من إدارة السكن ورئيس الجامعة بالتنسيق مع فرع الحزب. كما كشف رئيس جامعة البعث عن تشكيل لجنة هندسية أعليت مهلة ١٥ يوماً لتوصيف واقع كل وحدة سكنية يجمع مشاكلها وعيوبها وخللها، يشرف على هذه المهمة النائب العلمي لرئيس الجامعة ومدير الشؤون الهندسية.

وعد قاسم بتحسين واقع المدينة الجامعية بشكل مطلق، وخاصة أنه تمت متابعة جمع المسائل خطوة بخطوة فيما يخص المياه والكهرباء والخدمات، وقال: للأسف تحصل بعض المشكلات الخارجية عن السيطرة، والمطلوب تعاون الطلاب معنا، علماً بأنه يتم التنسيق مع الاتحاد الوطني لطلبة سورية من أجل الحفاظ على ممتلكات المدينة الجامعية.

وبين رئيس الجامعة أنه تم رصد أكثر من ١٠٠ مليون ليرة سورية للصيانة والتأهيل.



إذ يوجد عقد لتأهيل الوحدة الثالثة بقيمة ٥٠ مليون ليرة سورية ونسب التنفيذ بلغت ٧٥ بالمئة ووعدا بتسليمتها الوحدة السكنية الثالثة خلال الشهر الأول من العام القادم.

كما وقع قاسم أن عدد الطلاب القاطنين في جامعة البعث يصل إلى نحو ٨ آلاف طالب وطالبة، ويوجد ١٥ وحدة سكنية، علماً بأن الطاقة الاستيعابية تصل إلى ١٠ آلاف طالب وطالبة في حال كانت جميع الوحدات في الخدمة، وأن إعادة تأهيل الوحدات السكنيتين سيعتس على واقع القاطنين في السكن.

وأكد رئيس الجامعة أنه تم إسكان طالب إضافي خامس في كل غرفة وذلك بعد خروج وحدتين سكنيتين من الخدمة وإجراء أعمال التأهيل عليهما، مشيراً إلى أن عدد القاطنين في كل وحدة سكنية يتراوح بين ٣ طلاب في

قاسم لـ«الوطن»: ندعكم بتحسين ملموس خلال فترة قصيرة .. وعقود صيانة وتأهيل بأكثر من ١٠٠ مليون ليرة

التي تنعكس إيجابياً على الطلاب والطالبات وواقعهم. يأتي هذا الحديث مع رئيس جامعة البعث المكلف حديثاً بإدارة الجامعة، بعد كثرة الشكاوى التي وصلت صحيفة «الوطن» والتي تشير إلى وجود ترد واضح في واقع الخدمات والثقافة والمياه، الأمر الذي دفع بعض الطلاب إلى ترك السكن ودفع إيجار شهري لتأمين جزء من احتياجاته خارج السكن الجامعية.

جاء في بعض الشكاوى الواردة للوطن: نحن طالبات في السكن الجامعي بجامعة البعث، يوجد خدمات سيئة أهمها مشكلة المياه التي تقطع لفترات طويلة والسبب أن خط المياه الواصل لبعض الغرف خال من المياه، وسكره مكسور، مضيفين: تمت مراجعة المعنيين في الشؤون الفنية ولكن لا نتيجة لغاية تاريخه.

شعب: اجتماع مع غرف التجارة لضبط سوق الهال الأسبوع القادم

تخفيض أسعار المحروقات مسؤولية وزارة النفط

عبد المنعم مسعود

الجملة وسوق اللحوم والزيوتية لوضع آلية لمتابعة انخفاض الأسعار والكيفية التي سيعمل بها من السعر والبيانات مراقبته من مديريات التموين، بما يؤدي إلى تنظيم العمل في سوق الهال عبر ضبط الإدخلات والإخراجات إلى السوق فلا يمكن لأي تاجر أن يشتري أو يبيع من دون فاتورة.

وحول إمكانية عكس الانخفاض بسعر الدولار على أسعار المحروقات على اعتبار أن الوزارة هي من قامت بعكس ارتفاع سعر الصرف على أسعار المحروقات بين شعبي أن ذلك من مسؤولية وزارة النفط وعندما تقوم الوزارة بذلك سيتم عكس الانخفاض في أسعار المشتقات على المنتجات وعلى النقل أي مادة لها علاقة بذلك.

من جهة أخرى قال مدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك نضال مقصود إنه وفي ضوء انخفاض سعر الدولار وخلال عشرة أيام سوف يتم اتخاذ إجراءات لخفض الأسعار.

ويؤكد مقصود أن الوزارة بدأت بخفض الأسعار قبل هذه الخطوة فنذ شهر ونصف ونحن نتابع الأسواق ونقوم بجولات من أجل التأكد على خفض الأسعار.

وبين مقصود أن الانخفاض النوعي في سعر الدولار ٥٦ ليرة يعتبر انخفاضاً جيداً من المنظر أن يعكس خلال عشرة أو خمسة عشر يوماً على المستهلك. وأكد مقصود أن الأسواق الآن في جمود فالمستهلك يتربص بانخفاض في الأسعار وهذا عكس ما جرى العام الماضي حيث إن المستهلك يسارع لشراء حاجاته خوفاً من ارتفاع الأسعار أما اليوم فحساس المستهلك بأن الأسعار في الأيام القادمة ستكون أقل وبالتالي فهو لا يشتري أكثر من حاجته وهو ما أدى إلى انخفاض الطلب بشكل عام على جميع المواد.

أكد معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شعيب أن جميع التجار سيلتزمون بتطبيق هوامش الربح التي أقرتها وزارة التجارة الداخلية، مؤكداً تبليغ غرفتي التجارة والصناعة وعلى عاتقهم تقع مسؤولية إبلاغ أصحاب المعامل والمنشآت الصناعية بإصدار فواتير جديدة وبذلك يتم ضبط السوق عبر متابعة التقيد بالفواتير.

وبين شعيب أن أي مخالفة يتم ضبطها ينظم بها ضبط ذلك أن الفاتورة تعتبر هوية أي بضاعة في الأسواق، نادياً أن يستطيع التجار التلاعب عبر ادعائهم بأن بضائعهم الجديدة هي بضائع قديمة وبالتالي لا تطبق عليها هوامش الربح الجديدة. وحول ارتفاع أسعار بعض المواد على الرغم من انخفاض سعر صرف الدولار قال شعيب إن الانخفاض حصل منذ يومين وبالتالي فإن أغلب التجار لا يزالون يبيعون المواد على أسعارها القديمة لذلك فإن الأمر يحتاج لفترة حتى يستقر السوق أكثر، ولذلك كان توجيهها لغرف التجارة والصناعة لمتابعة فواتير الشراء كما تتابع الوزارة موضوع تثبيت الصوك السريعة التي وضعتها.

وبين شعيب أن الوزارة بدأت برفع أسعار الفروج تدريجياً وذلك وفقاً للمطلبات تربيتها إضافة إلى موضوع العرض والطلب الذي يتحكم بسعره، مبيناً أن نشرة أسعار المديريات التعمينية تؤخذ من واقع أسعار سوق الجملة للمادة موضحاً أن ما يحصل من ارتفاعات بسعر الفروج سببه التجار ولذلك فإن الفروج الشاسعة في سعره بين النشرة السريعة لمديريات التموين والواقع سيتم فتحها. وقال شعيب: إن الوزارة أوجدت مكتب تموين لها في سوق الهال وسيتم عقد اجتماع الأسبوع القادم مع غرف التجارة من أجل سوق الهال

القبض على عصابة سلب انتحلت صفة أمنية في حماة

حماة / محمد أحمد خبازي

قبض فرع الأمن الجنائي بحماة على عصابة انتحلت الصفة الأمنية وامتهنت السطو المسلح على منازل المواطنين الأمنيين في مدينة حماة، وأضغ حداً لجرأتها وخوف الناس منها. وأكد مصدر في الأمن الجنائي لـ«الوطن» أن الدوريات قبضت على أحد عناصر العصابة التي كانت تنتحل الصفة الأمنية لممارسة السطو المسلح في حي جنوب الملعب بمدينة حماة.

مؤكداً اعترف المقبوض عليه بأنه وأفراد العصابة الآخرين اقتحموا منزل أحد المواطنين ليلاً في حي جنوب الملعب بعد خلع بابه بلاوية حديدية وأشهبوا السلاح والقنابل بوجه القاطنين فيه وسلبوهم ٥٠٠ ألف ليرة إضافة إلى مصاغ ذهبي وهواتفهم الخليوية، وأنهم تقاسموا المبلغ المسروق بينما أودعوا الموقوفات المصاغ الذهبي لدى أحدهم. وقال المصدر: وبعد جمع المعلومات وتكثيف التحقيقات تمكن عناصر الفرع من القبض على (ع - ح) ١٦ عاماً المخطط لعملية السطو وهو من أرباب الأسواق بسرقات مختلفة وتناول منشطات، وقد اعترف بقيامه بعملية السطو بمشاركة ٤ أفراد آخرين.

وأكد المصدر أنه تمت إحالة المقبوض عليها للقضاء، بينما البحث جارٍ عن باقي أفراد العصابة للقبض عليهم والذي بات قاب قوسين أو أدنى لتقديمهم للقضاء العادل ليقول فيهم كلمته الفصل.

كلام رسمي جداً

تمت المعالجة الفورية للاختناقات المصارف المطرية

إشارة إلى المقالة المنشورة في صحيفة «الوطن» بعدد رقم ٢٧٤٧ تاريخ ١٠/١٠/٢٠١٧ بعنوان «كالعادة.. فوجنا بالطر». نبين لكم التالي بخصوص النقاط المطروحة ضمن المقال:

١- تمت المعالجة الفورية (من ورشات المدينة) للاختناقات التي حصلت في المصارف المطرية أثناء الهطل المطري بتاريخ ١٠/٩/٢٠١٧ حيث كانت غزارة الأمطار كبيرة ومتوافقة لكونه الهطل الأول ما سبب انسداد المصارف المطرية بالأترية والأوساخ المحمولة مع المياه المطرية.

٢- بعد أن تم نقل مرفق الصرف الصحي المطري (مع العمال المدربين لمصلحة محافظة طرطوس) من مدينة طرطوس إلى الشركة العامة للصرف الصحي في محافظة طرطوس منذ تاريخ ٢٠/١٠/٢٠١٢ بأشراف الشركة باستثمار وصيانة شبكة المدينة التي أصبحت في عهدها بشكل كامل.

٣- وفقاً لنظام الاستثمار الموحد لشركات الصرف الصحي الصادر بقرار السيد وزير الإسكان والتعمير رقم ٩٠ لعام ٢٠٠٩ المادة ٢٠ منه المتضمنة: «تعتبر الشركات العامة للصرف الصحي هي الجهة الوحيدة المختصة والمسؤولة عن تنفيذ وصيانة المصارف المطرية ووصلاتها على أن تتحمل الوحدات الإدارية تكاليف تنفيذ هذه الوصلات بموجب اتفاق مسبق بين الوحدة الإدارية والشركة المعنية».

٤- تم في الأعمار السابقة التنسيق بين المدينة والشركة حول أعمال تخص تعزيل وصيانة شبكة المدينة ومنها العقد رقم ٨٨ لعام ٢٠١٦ الجرم مع الشركة لأعمال صيانة وتعزيل شبكة التصريف المطري في المدينة (وهو غير منته حتى تاريخه).

رئيس المكتب التنفيذي لمجلس مدينة طرطوس القاضي محمد خالد زين

١٥٥٢ دونماً تضررت بـ٤٩ حريقاً

زرعياً بالقييطرة

القييطرة - الوطن

رغم جاهزية الجهات المعنية بمواجهة الحرائق للمحافظة على الغطاء النباتي وتوافر العناصر الكفوة وتوافر وسائل الإطفاء من ماء ووقود وإنارة وخرائط وغيرها من المستلزمات والتجهيزات تم تسجيل ٤٩ حريقاً زراعياً بالقييطرة.

وبين مدير الزراعة والإصلاح الزراعي بالقييطرة شامان الجمعة أن المديرية بالتعاون مع فوج الإطفاء قامت بإطفاء تلك الحرائق، مبيناً أن مساحة الأراضي الزراعية التي تعرضت للحرائق بلغت ١٥٥٢ دونماً إضافة إلى حرائق حراجية بمساحات صغيرة لا تذكر، مؤكداً سيطرة عناصر الإطفاء عليها مباشرة. وأكد مدير الزراعة أن المديرية قامت بالتعاون مع دائرة الحراج والمحافظة باتخاذ الإجراءات اللازمة وتنشيد الرقابة على جميع المواقع وإعداد مناوبات بشكل دائم بأسماء الأليات والسائقين، إضافة لصيانة الصهاريج العاملة لدى دائرة الحراج، لافتاً إلى الإجراءات والتدابير التي تتخذها المديرية بالتعاون مع الجهات المعنية في مجال مكافحة الحرائق والحد من انتشارها مبيناً أن المديرية قامت بتنفيذ حملة واسعة لمكافحة الحرائق بالتنوع والتشريع والهدف منها زيادة مشاركة الأجهزة والوحدات وخاصة التربوية والإعلامية منها في الأنشطة التوعوية والإرشادية ورفع مستوى الوعي البيئي والحراجي، مشيراً إلى قيام المديرية بشق وترميم الطرق الحراجية بطول ٣٠ كم في عين الثورية والحلس وبنع الفوار.